

تضمن التعديلات المقترحة على لائحة المحلات العامة «البلدي» بحث إيقاف أعمال الهدم في سوقي السلاح والمقاصيص في جلسة اليوم

أعلنت البلدية عن أنها بصدد إطلاق مجموعة من الخدمات الحيوية التي يتعامل معها الجمهور يوميا بشكل جديد تماشيا مع سياسة الوزارة في ميكنة وتبسيط إجراءاتها وتدشين مرحلة جديدة من العمل الرقمي والتقني.

وقال مساعد المدير العام للبلدية لشؤون قطاع التطوير والمعلومات م. أحمد المنفوشي لـ «كونا» أمس إن وزير المواصلات ووزير الدولة لشؤون البلدية عيسى الكندري أصدر قرارا برأيه فور توليه حقيبة الوزارة بتشكيل لجنة (ميكنة وتبسيط الإجراءات) مشيرا إلى تكليفه من قبل الوزير برئاسة هذه اللجنة بالتعاون مع الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

وأضاف المنفوشي أن اللجنة وضعت فور تشكيلها استراتيجية عمل تقوم على تقسيم العمل في البلدية إلى قسمين هما قسم القطاع الصحي المختص بإصدار الشهادات الصحية للعاملين في محلات بيع الأغذية والشهادات الصحية للأشواط الصحية للمحل وقسم القطاع الهندسي الخاص بإصدار رخص البناء.

وأوضح أن اللجنة بدأت بالقطاع الصحي من خلال تطوير العمل في إصدار الشهادات الصحية والإعلانات جاهز للانطلاق وسيتمكن الأفراد والشركات من تجديد اعلاناتهم ورخصهم الصحية ودفع الرسوم المطلوبة عن طريق شبكة الإنترنت دون الحاجة إلى مراجعة البلدية

أعضاء د.حسن كمال ومنصور الخرينج وأسامة العتيبي ومشعل الجويسري بشأن الأراضي التي تم تسليها سابقا والتي سوف يتم تسليها للمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

السؤال المشترك والمقدم من الأعضاء أسامة العتيبي وم.علي الموسى بشأن تفعيل لنص المادة 28 من لائحة الاغذية الصادرة بالقرار الوزاري رقم 13 لسنة 2012.

السؤال المشترك والمقدم من الأعضاء مشعل الجويسري (نائب الرئيس) وفهد الصانع وأسامة العتيبي بشأن مشروع ميزانية المجلس البلدي للسنة المالية 2014/ 2015 هذا الكتاب مؤجل من الجلسة السابقة ليبحثه في جلسة المجلس البلدي رقم 09 / 2014 المتعددة بتاريخ 2014/ 5 / 5.

طلب إصدار ترخيص الشرق داخل المدينة.



مهبل الخالد

يبحث المجلس البلدي خلال جلسته العادية صباح اليوم برئاسة مهبل الخالد التعديلات المقترحة على لائحة المحلات العامة والمتضمنة 5 مواد.

ويتضمن جدول الأعمال التالي: طلب وقف أعمال الهدم المباني في سوقي السلاح والمقاصيص وضرورة التنسيق مع المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب وكذلك مناقشة اصدار تراخيص بناء مواقف سيارات في مناطق تجارية مهمة في العاصمة.

السؤال المشترك والمقدم من الأعضاء د.حسن كمال وم.علي الموسى وأسامة العتيبي بشأن المخصصة للجهات الحكومية. السؤال المشترك من الأعضاء د.حسن كمال وم.علي الموسى وأسامة العتيبي بشأن المخصصة للجهات الحكومية.

تشدد على تخصيص جهة رقابية تعمل على حماية المواطنين من الغلاء البغيالي: ضرورة الإسراع في تنفيذ زيادة القرض الإسكاني إلى 100 ألف ومراقبة أسعار مواد البناء

ولن نرضى أن يكون المواطن فريسة للتجار

وأوضح البغلي أن معظم القوانين المتصلة برفع معيشة المواطن فيها تسويق وعدم حساس وتأخير من الجانب الحكومي فالمطالبة بزيادة هذا القرض تعود لسنوات خاصة ان قضية الكويت الأولى هي الإسكان فلا يجوز أن يكون هناك تأخير من جانب الدولة في التنفيذ بعد اقرار القانون بتوافق حكومي.

وتمنى البغلي من وزير الإسكان ومدير عام بنك الائتمان «التسليف» العمل على سرعة تنفيذ القانون بسرعة خاصة أن وزير التجارة قد قام بتحديد المواد المدعومة وأصدر بها القرارات الوزارية المنظمة والمنفذة لذلك كما قام بتحديد أسعار السلع الإنشائية والمواد الأولية للبناء والخدمات والأعمال الحرفية ويبقى هنا دور بنك التسليف في تنفيذ القرارات.

إقرار القانون مطلبا هاما بالنسبة للمواطنين.

وأوضح ان هذا القانون ينتظره الناس منذ فترة طويلة فعندما كنا نطالب بزيادة القرض الإسكاني كان البعض يتحجج بأن هذه الزيادة ستكلف الدولة والميزانية على الرغم من أن هذا القرض يعطي للمواطن ويسترد منه بعد فترة ونحن الآن نعيش في غلاء فاحش نتج عن عدم وجود جهة رقابية تعمل على حماية البلاد من جشع التجار.

ونذكر أن هذه الـ 100 ألف لن تكفي المواطن في بناء البيت على الرغم من أن الحكومة توزع أموال الدولة مينا ويسارا نجدها مع المواطن بخيلة جدا لذا فإن القانون مستحق ويجب تنفيذه بسرعة مع وضع سقف لأسعار السلع الإنشائية بأن تقوم الجهات الرقابية بضبط أسعار السلع الإنشائية بحيث لا تزيد زيادة كبيرة عند تطبيق القانون فلن نسكت



أحمد البغلي

طالب عضو المجلس البلدي أحمد البغلي الحكومة بضرورة تنفيذ القوانين التي تم إقرارها في الفترة الأخيرة، مشيرا إلى أن زيادة القرض الإسكاني من 70 إلى 100 ألف دينار قد تم إقرارها منذ أكثر من 4 اشهر لكن حتى الآن لم يتم العمل بها.

وقال البغلي في تصريح صحفي انه من غير المقبول ان تقوم الحكومة بتعطيل قانون شعبي طال انتظاره منذ فترة طويلة حتى يتم اقراره مؤكدا على ضرورة ان تقوم وزارة الإسكان بتحمل مسؤولياتها تجاه هذا التأخير وعلى بنك التسليف ان ينتهي بسرعة من الإجراءات. وأضاف ان الأسر الكويتية استبشرت خيرا من اقرار القانون خاصة في ظل زيادة أسعار مواد البناء بشكل مبالغ فيه في الفترة الأخيرة وهو ما اثقل كاهل المواطن المقدم على بناء بيته ومن ثم كان

البلدية تشهد تدشين مرحلة جديدة من العمل الرقمي والتقني المنفوشي: إصدار الشهادات الصحية وإعلانات المحلات عبر الإنترنت دون الحاجة لمراجعة البلدية

لافتا إلى أن هذا الإجراء يعد أول رخصة تصدر من جهة حكومية وتسمح بمزاولة عمل معين دون تدخل بشري مباشر.

وأشار إلى أن بعض الرخص تستدعي حضور صاحب العلاقة بنفسه لإكمالها ومن ثم يأخذ رخصته مباشرة دون الترخيص مسبقا موضحا أن الكشف على العين المرخصة يأتي لاحقا للتأكد من مدى التزام صاحب العلاقة ببنود الترخيص واشتراطات البلدية وفق اللوائح المنظمة لمثل هذه الاعمال.

ونذكر أن البلدية تقدمت بلائحة خاصة إلى المجلس البلدي تنص على تشديد العقوبة في حال عدم التزام صاحب الترخيص ببنود واشتراطات البلدية المذكورة في الترخيص من خلال اغلاق المحل أو إزالة الإعلان المخالف أو إلغاء الترخيص كمرحلة أخيرة.

وأضاف أن كل رخصة تصدر عن بلدية الكويت سيكون لها رقم مسلسل «بار كود» يستطيع من خلالها مراقب البلدية التأكد من مدى صحة إجراءات المعاملة ومراحل سيرها بين الإدارات المختصة مؤكدا أن هذه الخدمة جاهزة للانطلاق في الفترة القريبة المقبلة بعد تعديل بعض الجوانب القانونية في اللائحة الخاصة بها من خلال المجلس البلدي.

ونذكر أن الخدمة الثانية التي ستقوم بلدية الكويت بإطلاقها في الفترة القريبة المقبلة وأضافها إلى مجموعة خدماتها التي تقدمها إلى الجمهور هي خدمة الاستفسار عن المحلات التجارية. وأوضح المنفوشي أن تلك الخدمة تتيج لأي شخص يريد استئجار أي عين أو محل الدخول إلى برنامج الخدمة الذي سيوضع على



أحمد المنفوشي

تشديد العقوبة في حال عدم التزام صاحب الترخيص ببنود واشتراطات البلدية

إضافة خدمة الاستفسار عن المحلات التجارية قريبا

سيتم تدريب الشركات التجارية الكبيرة على كيفية تجديد الرخص

هل تعلم؟

أحدية نبوية

حكم عربية

أذكار اليوم

خدمة

Azkaar

للإشتراك

ارسل رقم 1 الى

91114

لمزيد من المعلومات اتصل الان الى 22923456

خطبة الإشراف 250 نفس أسبوعيا

www.zain.com

غلق 4 محلات وتحرير 12 مخالفة في المنقف

للمعمل قبل الحصول على شهادة صحية، 3 مخالفات لتشغيل عامل قبل الحصول على شهادة صحية، مخالفتين لإقامة إعلان قبل الحصول على ترخيص، مخالفة واحدة لفتح محل قبل الحصول على ترخيص صحي ومصادرة طين من الفخم.

وأوضح أبا الصافي ان هناك آلية معتمدة للفريق خلال تنفيذ الحملات الميدانية والتي تهدف من خلالها إلى طمأنة المستهلكين بأن مقتني الطوارئ متواجدون على مدار الساعة وأن جميع المواد الغذائية المتداولة والمعروضة للبيع تخضع للرقابة المشددة على مدار الساعة من خلال عمليات التفتيش للمحلات والأسواق الغذائية، إلى جانب التأكد من حصول العاملين فيها على الشهادات الصحية التي تحتب خلوصهم من الأمراض المعدية حرصا على سلامة الجمهور.



غلق أحد المحلات المخالفة

12 مخالفة شملت تحرير مخالفتين لفتح وإدارة محل بدون ترخيص، 3 مخالفات

فريق الحملة: رئيس فريق الطوارئ مشعل أبا الصافي.
مشرفا النوبة: خالد فدغوش.
والمتشرون: ناجي الحبيبي، محمد الفارس، ناصر السبيعي، أحمد الجاهلي، ناصر العتيبي، ناصر العجمي، بالإضافة إلى عدد من أفراد الداخلية.

رفع 74 سيارة من منطقة سكراب أمفرة

يتم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية ضد المخالفين. وضم فريق العمل كل من مراقب إشغالات فيصل العتيبي، رئيس قسم بندر الشمري، المفتش حسين اليايدي، غانم الخالدي، محمد السعيد، حمد السعدي.

بالساحات العامة سواء السكراب والمعروضة للبيع، ويأتي ذلك بهدف القضاء على كل ما يشوه المنظر العام والحفاظ على الوجه الحضاري لمحافظة الجيزة وتطبيق كل اللوائح والأنظمة التي سننتها البلدية حتى

التي تتبع بلدية المحافظة تحقيقا لمصلحة العامة، مشيرا إلى أن حملة التنظيف أسفرت عن رفع 74 سيارة من سكراب أمفرة. وأضاف أن المفتشين يقومون بتحديد أماكن تكس السيارات المتواجدة

أوضح مراقب إشغالات الطرق بالجهاز فيصل العتيبي أن المراقبة تواصل تنفيذ الجولات الميدانية بصفة يومية من قبل مفتشي المراقبة على مختلف الأنشطة المتعلقة بعملهم لتغطي كافة المناطق